



AL SALAM BANK
البحرين Bahrain

مصرف السلام - البحرين
محضر إجتماع الجمعية العامة العادية
بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٣ م

إنعقد إجتماع الجمعية العامة العادية في قاعة المرجان بفندق الموفنيك في مملكة البحرين في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء ٢٠ فبراير ٢٠١٣، برئاسة سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة - رئيسة مجلس الإدارة (رئيسة الإجتماع)، وحضور كل من:

١. السيد / حسين محمد الميزة
 ٢. السيد / حبيب أحمد قاسم
 ٣. السيد / عدنان عبدالله البسام
 ٤. السيد / سلمان صالح المحميد
 ٥. السيد / يوسف عبدالله تقي
 ٦. الأنة / مشاعل إبراهيم مطر
 ٧. فضيلة الشيخ د. محمد برهان أربونة
 ٨. السيد / علي العلوي
 ٩. السيد / أحمد حميدان
 ١٠. السيد / فيصل أحمد
 ١١. السيدة / دانة الزباني
 ١٢. السيد / أحمد قاسم
 ١٣. السيد / عبدالقادر العافية
 ١٤. السيد / هاني الشيخ
 ١٥. السيد / عيسى الجودر
 ١٦. السيد / باسكار راجارامان
 ١٧. السيد / أشواني سيويتا
- عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمصرف
- أمين سر مجلس الإدارة (مقرر الإجتماع)
- عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية والمراقب الشرعي للمصرف
ممثلاً عن وزارة الصناعة والتجارة
- ممثلاً عن مصرف البحرين المركزي
- ممثلاً عن سوق البحرين للأوراق المالية
ممثلاً عن سوق البحرين للأوراق المالية
- ممثلاً عن فخرو كارفي كومبيوترشير- مسجل الأسهم
ممثلاً عن فخرو كارفي كومبيوترشير- مسجل الأسهم
ممثلاً عن فخرو كارفي كومبيوترشير- مسجل الأسهم
- ممثلاً عن السادة ارنست ويونغ- المدقق الخارجي
ممثلاً عن السادة ارنست ويونغ- المدقق الخارجي
ممثلاً عن السادة ارنست ويونغ- المدقق الخارجي

وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي والذي سبق وأن نشر في الصحف المحلية قبل فترة كافية من تاريخ الاجتماع حسب المتطلبات القانونية، ويتكون الجدول من البنود التالية:

- ١- المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة السابق المنعقد في ٢٠ مارس ٢٠١٢.
 - ٢- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ والتصديق عليه.
 - ٣- الاستماع إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.
 - ٤- الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.
 - ٥- مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ والتصديق عليها.
 - ٦- اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح سنة ٢٠١٢ على النحو التالي:
 - أ- تحويل مبلغ 1,027,000 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.
 - ب- توزيع أرباح قدرها ٥ فلس للسهم الواحد أو ٥% من رأس المال المدفوع، البالغة 7,485,000 دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.
 - ٧- مناقشة تقرير حوكمة الشركات و إلتزام المصرف بمتطلبات مصرف البحرين المركزي.
 - ٨- إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل مايتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.
 - ٩- إعادة تعيين السادة / إرنست ويونغ كمدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
 - ١٠- الموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بما يعادل مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.
 - ١١- زيادة مكافأة هيئة الرقابة الشرعية و الموافقة على مكافأة الهيئة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.
- افتتحت سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة الإجتماع، حيث بدأت بحمد الله والثناء عليه ثم شكرت الحضور، بعدها أعلنت نصاب حضور المساهمين وهو ٥١,٢٩% مما يعني صحة انعقاد الاجتماع حسب المادة التاسعة والأربعون المشار إليها في النظام الأساسي للمصرف وقانون الشركات التجارية.
- عرضت سمو رئيسة المجلس جدول أعمال الإجتماع وطلبت من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات على البنود المطروحة للمناقشة. بعدها تمت المصادقة على جدول أعمال الإجتماع من قبل السادة المساهمين وتمت مناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال كالتالي:

١. المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة السابق المنعقد في ٢٠ مارس ٢٠١٢:

طلبت سمو رئيسة المجلس من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات على البنود الواردة في محضر الإجتماع السابق المعروض عليهم و القرارات التي تم إتخاذها.
لم يبدي السادة المساهمين أي تعليقات على محضر الإجتماع السابق و تمت المصادقة عليه.

القرار ٢٠١٣/١

❖ تمت المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة السابق المنعقد في ٢٠ مارس ٢٠١٢.

٢. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ والتصديق عليه:

قامت سمو رئيسة المجلس بقراءة تقرير مجلس الإدارة حيث قدمت للسادة المساهمين الحضور نبذة عن الأنشطة و الأعمال التي قام بها المصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، حيث ذكرت أن المصرف استطاع تحقيق نمو في إجمالي الموجودات من ٩٢٣,٩ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ إلى ٩٤٢,٢ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وحققت زيادة في ودائع العملاء من ٥٩٨ مليون دينار بحريني إلى ٦٢٤ مليون دينار بحريني، أي بزيادة قدرها ٤,٤% مقارنةً بالسنة السابقة.

كما أشارت إلى أنه في سنة ٢٠١٢، استحوذ المصرف على حصة في رأسمال طائرتين من طراز - Boeing 777-ER300 مؤجرتين لطيران الإمارات، وحصل المصرف ومستثمروه على حصة الأغلبية في كلا الصفتين. بالإضافة إلى ذلك أشارت سمو رئيسة المجلس إلى أن المصرف حقق نمواً بمعدل ٢١% في محفظته التمويلية مقارنةً بسنة ٢٠١١ على الرغم من أوضاع السوق الصعبة.

وأكدت سمو رئيسة المجلس أن المصرف يواصل البحث عن فرص إنماج لدعم النمو في القطاعات غير الأساسية لتجسيد رؤيته في أن يصبح من أكبر المؤسسات المالية في المنطقة. أما على الصعيد المالي، فقد ذكرت أن السنة المالية ٢٠١٢ شهدت عودةً إلى تحقيق نتائج أقوى حيث بلغ صافي الأرباح ١٠,٣ مليون دينار بحريني مقارنةً بأرباح صافية قدرها ٣٠٠ ألف دينار بحريني في سنة ٢٠١١ والعائدة إلى مساهمي المصرف.

بعد مناقشة تقرير مجلس الإدارة تم التصديق عليه بالإجماع من قبل السادة المساهمين.

القرار ٢٠١٣/٢

❖ تم التصديق بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة.

٣. الاستماع إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢:

قام فضيلة الشيخ الدكتور محمد برهان أربونة عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية والمراقب الشرعي للمصرف بقراءة تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف، حيث تطرق فضيلته إلى أن الهيئة قامت بالإشراف على أنشطة المصرف ومعاملاته خلال العام، وقامت بتوجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة. كما أكد أن الهيئة قامت بدراسة العمليات التي عرضت عليها أثناء العام و أصدرت القرارات والفتاوى المناسبة.

بالإضافة إلى ذلك فقد ذكر فضيلته أنه تمت مراجعة نماذج العقود و الإتفاقيات التي عرضت على الهيئة وتم الإطلاع على الميزانية و البيانات الملحقة بها و الإيضاحات المتممة لها، و إنه وفقاً لرأي الهيئة فإن الميزانية العمومية الموحدة للقوائم المالية وحساب الأرباح و الخسائر وتوزيع الأرباح بين المودعين و المساهمين قد أعد وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

كما أضاف إلى أن الهيئة قامت بتجنب الدخل المحرم ووجهته إلى صندوق الأعمال الخيرية والتبرعات.

بعد قراءة التقرير تمت الموافقة عليه من قبل السادة المساهمين.

القرار ٢٠١٣/٣

❖ وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

٤. الإستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م:

قام السيد عيسى الجودر ممثلاً عن السادة ارنست ويونغ (المدقق الخارجي) بقراءة التقرير، فقد ذكر أن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وعن نتائج أعماله وتدقيقاته النقدية والتغييرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعات للمؤسسات المالية الإسلامية. كما أكد على التالي:

أ. يحتفظ المصرف بسجلات محاسبية منتظمة و إن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات، و

ب. المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

بالإضافة إلى ماسبق أشار إلى أنه لم تقع أي مخالفات في السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لأحكام قانون الشركات التجارية و أحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي و توجيهاته و القوانين و القرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو أحكام عقد التأسيس و النظام الأساسي للمصرف على وجه قد يؤثر سلباً على نشاطه.

بعد قراءة التقرير تمت الموافقة عليه من قبل السادة المساهمين.

القرار ٢٠١٣/٤

❖ وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير مدققي الحسابات (المدقق الخارجي) عن البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م.

٥. مناقشة البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م و التصديق عليها:

تم عرض البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م وطلبت سمو رئيسة المجلس من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات.

شكر أحد المساهمين الإدارة التنفيذية على النتائج التي حققها المصرف على الرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها السوق، كما أضاف أن هناك زيادة كبيرة في المخصصات عن سنة ٢٠١١م وطلب من الإدارة التنفيذية و مجلس الإدارة مزيداً من التوضيح بهذا الشأن، كما إستفسر عن ما إذا كان هناك إتفاق بين المصرف والمدقق الخارجي على نسبة المخصصات.

ذكر السيد يوسف تقي - عضو مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي للمصرف أنه تم تطبيق تعليمات المصرف المركزي ومدقق الحسابات الخارجي فيما يتعلق بنسبة المخصصات، كما أكد على وجود إتفاق بين المصرف و المدقق الخارجي على هذه النسبة، بالإضافة إلى ذلك فقد ذكر السيد عيسى الجورد ممثل السادة إرنست و يونغ أنه لا يوجد أي خلاف مع المصرف حول مبلغ المخصصات.

كما شكر مساهم آخر الإدارة التنفيذية على حسن التعامل والتواصل الدائم، وإستفسر عن سبب عدم حضور كافة أعضاء مجلس الإدارة الإجتماع، وطلب أن يتم الحرص من قبل الأعضاء على حضور إجتماعات الجمعية العمومية للمصرف في السنوات القادمة.

بالإضافة إلى ذلك فقد ذكر أن المصرف يتبع سياسة تحفظية فيما يتعلق بالإستثمار في المملكة العربية السعودية التي تعتبر من أكبر الأسواق في الشرق الأوسط وطلب من المجلس أخذ ذلك بالإعتبار حيث أن هناك فرص واعدة في المملكة.

أكدت سمو رئيسة المجلس و السيد حسين الميزة على حرص الإدارة التنفيذية و المجلس على إغتنام الفرص الإستثمارية المناسبة كما أكدوا أنه يتم في الوقت الحالي دراسة فرص إستثمارية في المملكة العربية السعودية.

بعد مناقشة البيانات المالية تمت المصادقة عليها من قبل السادة المساهمين.

القرار ٢٠١٣/٥

❖ تم التصديق بالإجماع على البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م.

٦. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح سنة ٢٠١٢ على النحو التالي:

- ❖ تحويل مبلغ 1,027,000 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.
- ❖ توزيع أرباح قدرها ٥ فلس للسهم الواحد أو ٥% من رأس المال المدفوع، البالغة 7,485,000 دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

اطلعت الجمعية العمومية على توصية مجلس الإدارة فيما يتعلق بالمخصصات و تمت الموافقة عليها.

القرار ٢٠١٣/٦

❖ اعتمدت الجمعية العمومية بالإجماع المخصصات المشار إليه أعلاه .

٧. مناقشة تقرير حوكمة الشركات وإلتزام المصرف بمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

طلبت سمو رئيسة المجلس من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات على تقرير حوكمة الشركات المعروض على الجمعية العمومية حيث لم يبدي السادة المساهمين أي تعليقات على التقرير وتمت الموافقة عليه بالإجماع.

القرار ٢٠١٣/٧

❖ اعتمدت الجمعية العمومية بالإجماع تقرير حوكمة الشركات وإلتزام المصرف بمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

٨. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م:

وافق السادة المساهمين على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.

القرار ٢٠١٣/٨

❖ وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن مسؤوليتهم في كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م.

٩. إعادة تعيين مدققي الحسابات (المدقق الخارجي) للفترة التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم:

ذكرت سمو رئيسة المجلس بعد أن طلبت سموها من مدققي الحساب مغادرة الجلسة، أن مجلس إدارة المصرف يقترح إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين السادة/ إرنست ويونغ للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م وطلبت من السادة المساهمين إبداء الرأي فيما يتعلق بذلك.

طلب أحد المساهمين من السيد يوسف تقي توضيح رؤية الإدارة التنفيذية و مجلس الإدارة حول إقتراح تعيين ذات المدققين الخارجيين. ذكر السيد يوسف تقي أنه لا توجد أي تحفظات على السادة إرنست و يونغ و أن عملهم يتم حسب المتطلبات المهنية، كما ذكر أنه تمت مناقشة موضوع تغيير المدققين الخارجيين بالتفصيل مع مجلس الإدارة، و أشار إلى أن نتائج الدراسات التي تمت حول هذا الموضوع مفادها هو أن تغيير المدققين قد يؤدي إلى زيادة الخطورة على عمليات المصرف، وقد تكلف إدارة المصرف الوقت الكثير لإعداد العطاءات وتقييمها.

بعد مناقشة الموضوع وافق السادة المساهمين على إعادة تعيين السادة إرنست و يونغ للقيام بأعمال المدقق الخارجي للفترة التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

القرار ٢٠١٣/٩

❖ القرار: وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على تعيين السادة إرنست ويونغ للقيام بأعمال المدقق الخارجي للفترة التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

١٠. الموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بما يعادل مبلغ ١٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢:

أشارت سمو رئيسة المجلس أنه تمت التوصية بالموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في إجتماع المجلس الأخير بما يعادل مبلغ ١٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م و طلبت من السادة المساهمين إبداء الرأي في يتعلق بذلك.

وافق السادة المساهمين على دفع المكافأة لأعضاء المجلس بما يعادل مبلغ ١٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني.

القرار ٢٠١٣/١٠

❖ وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بما يعادل مبلغ ١٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م.

١١. زيادة مكافأة هيئة الرقابة الشرعية و الموافقة على مكافأة الهيئة للسنة المالية المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م

ذكرت سمو رئيسة المجلس أنه تمت الموافقة في إجتماع مجلس الإدارة الأخير على زيادة مكافأة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بواقع ٥,٠٠٠ دولار أمريكي بحيث يكون مجموع المكافأة ١٥,٠٠٠ دولار أمريكي تدفع سنويا لكل عضو وطلبت من السادة المساهمين إبداء رأيهم حول هذه الزيادة وتمت الموافقة من قبل السادة المساهمين على زيادة مكافأة أعضاء الهيئة.

القرار ٢٠١٣/١١

❖ وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على زيادة مكافأة هيئة الرقابة الشرعية على أن تكون الزيادة بواقع ٥,٠٠٠ دولار أمريكي فيكون مجموع المكافأة ١٥,٠٠٠ دولار أمريكي لكل عضو.

وفي ختام الاجتماع قدمت سمو رئيسة المجلس شكرها وتقديرها لقيادة مملكة البحرين وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد العام، وإلى وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين، والبنوك المراسلة، ولعملائنا ومساهميننا وموظفينا على دعمهم ومساهماتهم جميعاً منذ تأسيس المصرف، ونتطلع إلى استمرار دعمهم ومساندتهم متمنية للجميع التوفيق و السداد.



الآنسة مشاعل إبراهيم مطر
أمين سر مجلس الإدارة



سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة
رئيسة الإجتماع

تشهد إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة
بمستلامها صورة طبق الأصل من محضر اجتماع
الجمعية العمومية
للمشركة وذلك بتاريخ
٢٠١٣/١١/١١